



8 . دور التدفقات المالية الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – خطة عمل الاونكتاد



الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل الاونكتاد لتعزيز دور تدفقات الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية)

أولاً: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تقتضي تغييراً مرحلياً/تدرجياً في مصادر وجهات الاستثمار

- كان قادة العالم والأمم المتحدة قد اقرروا عام 2000 مجموعة من الأهداف التنموية واجبة الإنجاز للفترة 2000 – 2015 (MDGs) للتنمية المستدامة (للتعليم والصحة والمشاركة وقضايا النوع والبيئة)،

- وتقوم الجهود الحالية على تطوير وصياغة مجموعة من الأهداف التنموية في الأمم المتحدة بمشاركة أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة، ترمي إلى بلورة العمل على نطاق عالمي لتحقيق أهداف ملموسة في الفترة 2015-2030 .
- تمثل في الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وتعزيز الصحة والتعليم، وتخفيف آثار تغير المناخ،
- إضافة إلى طائفة من الأهداف الأخرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي إطار رصد دور التدفقات الخاصة في عمليات التنمية فقد عرض
الأونكتاد - 2014 تصورا هاما حول هذا الدور للتدفقات الخاصة
الأجنبية او الوطنية.
يمكن أن تتخذ مساهمات القطاع الخاص (أجنبي/وطني) شكلين
رئيسيين هما :-

■ الحكومة الرشيدة في ممارسات العمل، والاستثمار في التنمية المستدامة.
ويشمل ذلك التزام القطاع الخاص بالتنمية المستدامة، وتوخي الشفافية
والمساءلة في أداء ممارسات التنمية المستدامة، وتحمل المسؤولية بتقادي
إلحاق الضرر، حتى لو لم يكن ذلك محظورا، والشراكة مع الحكومة لجني
أقصى حد من المنافع المشتركة للاستثمار.

وقد رصد الاونكتاد تحد أساسي أمام الدول النامية لتحقيق تلك الاهداف يتمثل في :-

- **بلوغ قيمة تقديرات متطلبات** الاستثمار في الأهداف التنموية نحو 3.9 تريليون دولار سنويا .
- مقابل بلوغ قيمة الاستثمارات الوطنية الممكن توفيرها نحو 1.4 تريليون دولار .
- ما يعني وجود عجز وفجوة تمويل في الاستثمار تبلغ نحو 2.5 تريليون دولار سنويا .
- وهي القيمة الواجب استكمالها والممكن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استكمالها أو على الأقل الحد منها .

وفي ضوء استهداف إيجاد دور فاعل للتدفقات الأجنبية تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

- ونتيجة لعدم وجود قدرات تمويلية عالية لدى القطاع العام في الدول النامية، لتلبية الاستثمارات المطلوبة لجميع القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.
- ونتيجة لضعف مشاركة التدفقات الخاصة في الاستثمارات الموجهة لهذه القطاعات.

- حيث انه بوجه عام فان جزءا ضئيلا فقط من الأصول التي تستثمرها البنوك وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمؤسسات التمويلية والشركات عبر الوطنية حول العالم ، يذهب إلى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة .
- وتقل نسبة هذه المشاركة أكثر فأكثر في البلدان النامية، لاسيما البلدان الأفقر منها (أقل البلدان نموا) .
- استنادا لما سبق يظهر حجم ونوعية التحدي الواجب على السياسات والبرامج والإجراءات الوطنية والدولية والإقليمية معالجته والتصدي له (تدرجيا)



■ خاصة أن الواقع يؤكد وجود إمكانيات كبيرة لزيادة مساهمات القطاع الخاص في مجال الاستثمار خاصة في مجالات/قطاعات البنى الأساسية لشبكات الطرق والمياه والصرف والكهرباء، والأمن الغذائي والتخفيف من آثار تغير المناخ (البعد البيئي للأنماط الإنتاجية السائدة).

ثانياً: المعضلات السياسية (زيادة مشاركة المستثمرين) والقطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

- **تتعلق المعضلة الأولى** بالمخاطر التي تنطوي عليها زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات ذات الحساسية المجتمعية العالية.
- تقديم خدمات بواسطة القطاع الخاص في مجالات الرعاية الصحية والتعليم في البلدان النامية، يمكن أن يتمخض عنه آثار سلبية على معايير (جودة) هذه الخدمات.
- **المعضلة الثانية:** وهي ترتبط أيضاً بالمعضلة الأولى حيث تتصل بسبل الحفاظ على خدمات جيدة مع ضمان إتاحتها للجميع بأسعار معقولة.

■ **وتكمن معضلة ثالثة** في مدى تكامل دور كل من الاستثمار العام والخاص. فرغم أن العجز في تمويل القطاع العام في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة يجعل من المرغوب زيادة استثمارات القطاع الخاص في هذه القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، فإن استثمارات القطاع العام تظل جوهرية ومحورية (ومن الخطر ازاحتها).

■ **وتتمثل معضلة رابعة** في التنازع الظاهر بين احتياجات التمويل الحادة بشكل خاص في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، خصوصاً أقل البلدان نمواً، التي تقتضي زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص، وبين حقيقة أن هذه البلدان تحديداً تواجه صعوبة أكبر في اجتذاب هذه الاستثمارات.



ثالثاً: إطار استراتيجي مقترح للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة – الأونكتاد 2014

• يتناول الإطار الاستراتيجي للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة التحديات والحلول السياسية الرئيسية المتعلقة بما يلي:

1. **توفير القيادة** : لتحديد مبادئ توجيهية وأهداف تضمن الاتساق بين السياسات وخطط العمل .

2. **تعبئة الأموال** والموارد لأهداف التنمية المستدامة – ويشمل ذلك تعبئة كافة الموارد التي يمكن استثمارها في التنمية المستدامة (بما في ذلك الاستعانة بالأسواق المالية والوسطاء الماليين) .

3. **توجيه الأموال لمشاريع التنمية المستدامة.** حيث يجب الحرص على ضمان توجيه الأموال المتوفرة إلى مشاريع ملموسة على أرض الواقع تدعم التنمية المستدامة في البلدان النامية.

4. **مضاعفة الأثر وتخفيف حدة العوائق.** من خلال تهيئة بيئة مواتية واتخاذ الضمانات المناسبة والمرافقة لزيادة استثمارات ومشاركة القطاع الخاص لاسيما في القطاعات التي تتسم بالحساسية.

رابعاً: المبادئ التوجيهية للمساعدة في التغلب على المضلات السياسية المرتبطة بزيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

1. الموازنة بين تحرير الاستثمار والمحق في وضع الضوابط التنظيمية.

- قد تكون زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ضرورية عندما لا تكون موارد القطاع العام كافية (رغم إمكانية إتباع مناهج انتقائية أو مرحلية أو تابعة).
- وفي الوقت ذاته فإن زيادة هذه المشاركة يجب أن تقترن باللوائح التنظيمية المناسبة والرقابة الحكومية.

2. الموازنة بين الحاجة إلى تحقيق معدلات جذابة من نسب العائد إلى المخاطرة والحاجة إلى إتاحة الخدمات للجميع بأسعار معقولة. ويقتضي ذلك من الحكومات التصدي بشكل استباقي لأوجه إخفاقات السوق في هذين الجانبين.

3. الموازنة بين تشجيع الاستثمار الخاص من جانب وتعزيز الاستثمار العام من جانب آخر.

■ فالاستثمار العام والخاص يكمل أحدهما الآخر ولا يحل أحدهما مكان الآخر. فأوجه التآزر والأدوار المتعاضدة بين تمويل القطاعين العام والخاص يمكن تمييزها على مستوى الموارد المالية،

■ مثلاً في تعبئة أموال القطاع الخاص مع الحفاظ على أموال القطاع العام كرأس مال تأسيسي.

■ وعلى مستوى السياسات، يمكن أن تسعى الحكومات إلى إشراك المستثمرين لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي، مع ضرورة حرص مقرري السياسات الا يترجموا تشجيع الاستثمار الخاص إلى تحيز سياسي ضد الاستثمار العام!

خامساً: القيود والتحديات لتعبئة الموارد المالية وتوجيهها إلى القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة

■ تتضمن التحديات التي تعترض تعبئة الموارد المالية وبخاصة في مجال الأسواق المالية:

■ أوجه قصور الأسواق وانعدام شفافية الأداء في المجالين البيئي والاجتماعي وضعف الحوكمة، والحوافز غير الملائمة للمشاركين في السوق، إضافة إلى مشاكل الانطلاق والتوسع التي تعترض تطبيق حلول مبتكرة للتمويل.

■ ويمكن أن تشمل الاستجابات السياسية التي من شأنها أن ترسي نظاماً مالياً يساعد أكثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على ما يلي:

1. **استحداث أدوات مالية** واستثمارات مؤثرة خاصة بأهداف التنمية المستدامة، وآليات تمويل تستخدم موارد القطاع العام لحفز تعبئة موارد القطاع الخاص، وقنوات سوقية جديدة لمشاريع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة،

ووضع أو تحسين آليات لتقييم سعر العوامل الخارجية، فاستحداث آليات تسعير فعالة لتقييم العوامل الخارجية الاجتماعية والبيئية - إما بتحديد تكلفة هذه العوامل (من خلال ضرائب الكربون مثلاً) - هو أمر فائق الأهمية لوضع الأسواق المالية والمستثمرين على مسار مستدام،

2. **تعزيز بورصات مستدامة.** فالبورصات المستدامة تتيح للكيانات المسجلة حوافز وأدوات لتحسين الشفافية بشأن أداء العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة وتسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التخصيص المسؤول للموارد،

3. **إدخال إصلاحات على الأسواق المالية** من خلال إعادة مواءمة المكافآت في الأسواق المالية لتشجيع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتطبيق منهجيات تقييم مبتكرة تكافئ على الاستثمار الطويل الأمد في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

سادساً: خطة العمل / التنفيذية للاطار الاستراتيجي

■ تتضمن خطة عمل الأونكتاد للاستثمار الخاص في أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الخيارات السياسية والتي تتضمن :

1. **إقرار جيل جديد من استراتيجيات ومؤسسات تشجيع الاستثمار في**

مجالات مشاريع التنمية المستدامة، سواء أكانت في مجال الهياكل الأساسية أو المساكن الشعبية أو الطاقة المتجددة،

■ وهو ما يتطلب جهوداً مكثفة لتشجيع الاستثمارات وتيسيرها .
وينبغي أن تعطى هذه المشاريع الأولوية في عمل وكالات ترويج الاستثمار ومنظمات تطوير مؤسسات الأعمال .



■ والعقبة الأكثر تكراراً التي يواجهها المستثمرون المحتملون في مشاريع التنمية المستدامة هي الافتقار إلى مقترحات مشاريع كبيرة وذات أثر وتستوفي شروط التمويل.

■ وينبغي أن يتضمن تشجيع وتيسير الاستثمار في التنمية المستدامة تسويق مشاريع مجمعة مسبقاً ومنظمة، تحظى بالأولوية والرعاية على أعلى المستويات السياسية (دور القيادة وتوجهاتها).

2. توفير حوافز استثمارية موجهة نحو أهداف التنمية المستدامة.

■ بما يمكن من إعادة هيكلة مخططات الحوافز الاستثمارية وتوجيهها إلى تيسير مشاريع التنمية المستدامة تحديداً.

■ وهو ما يلزم بالتحول من الحوافز "المكانية" المحضة التي تهدف إلى زيادة تنافسية الموقع، إلى حوافز "قائمة على التنمية المستدامة" تهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

3. تطوير مواثيق إقليمية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

- حيث انه من شأن تطوير التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب أن يعزز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.
- وقد يكون توجيه التعاون الإقليمي نحو تشجيع الاستثمار في هذه الأهداف فعالاً على وجه الخصوص في تطوير الهياكل الأساسية عبر الحدود في القطاعات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة (كالمناطق الخضراء مثلاً).
- ويمكن أن يتضمن هذا الجهد آليات مشتركة لتشجيع الاستثمار وبرامج مشتركة لبناء القدرات الاستيعابية ونماذج مشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

4. إقامة أشكال جديدة من شركات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

- حيث يمكن مؤسسة التعاون بين وكالات الاستثمار الخارجي في دول المنشأ، ووكالات ترويج الاستثمار في البلدان المضيفة.
- وذلك لأغراض تسويق فرص الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في بلدان المنشأ، وتوفير حوافز الاستثمار وخدمات التيسير لمشاريع التنمية المستدامة، وأنشطة الرصد وتقييم الأثر المشتركة.
- وتشمل الأدوات الملموسة التي يمكن أن تدعم الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة المشاريع الإلكترونية التي تستوفي شروط التمويل وفرص برامج إنشاء الروابط في البلدان النامية.

5. إتاحة آليات تمويل مبتكرة وإعادة توجيه الأسواق المالية .

- حيث ان آليات التمويل المتطورة (مثل السندات الخضراء)، جديدة بالدعم وبتهيئة بيئة مواتية تسمح بتوسيع نطاقها وتسويقها .
- ومن الآليات الأخرى الجديدة بالاهتمام آليات التمويل التأسيسي المدعومة من الحكومة، والوصول الميسر إلى الأسواق المالية للمشاريع المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة .
- إضافة إلى ذلك، فإن إعادة توجيه الأسواق المالية تجاه التنمية المستدامة يستدعي عملية إبلاغ متكاملة عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمستثمرين (القطاع الخاص) .

■ وهي خطوة أساسية نحو تحقيق سلوك استثماري مسؤول في الأسواق المالية وشرطا لازما للمبادرات الرامية إلى تعبئة الأموال للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

6. **تغيير العقلية السائدة في أوساط الأعمال على الصعيد العالمي،** وتطوير خبرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

■ حيث يميل اغلب المدراء في المؤسسات المالية العالمية والمشاريع الكبرى المتعددة الجنسيات - التي تعد المصادر الرئيسية للاستثمار العالمي - وكذلك أنجح رواد المشاريع، إلى التأثر بشدة بنماذج الأعمال والإدارة والاستثمار التي تدرس عموما في معاهد إدارة الأعمال.

- وهي النماذج التي تركز عادة على فرص الأعمال والاستثمار في الأسواق الناضجة أو الناشئة، ونسب المخاطر إلى العوائد المرتبطة بهذه الأسواق، في حين تتجاهل غالباً الفرص المتاحة خارج نطاق هذه النماذج.
- كما أن النماذج التقليدية تحركها حصراً حسابات المخاطر والعوائد الاقتصادية على الأغلب، فتجاهل الآثار الاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً، السلبية منها والإيجابية.



■ **وعلاوة على ذلك،** فإن تغافل المناهج الدراسية لمعاهد الأعمال عن التحديات المرتبطة بالعمل في البلدان الفقيرة، وما ينجم عن ذلك من حاجة إلى حلول مبتكرة للمشاكل التي تعوق هذه الأسواق، يترك المدراء غير مهيين للتعامل مع الاستثمارات التي تصب في منفعة الفقراء.



■ لذلك فإن وضع مناهج دراسية لمعاهد الأعمال تطور الوعي بالفرص الاستثمارية في البلدان الفقيرة وتكسب الطلاب المهارات اللازمة لحل المشاكل في بيئات العمل السائدة في البلدان النامية قد يكون له أثر هام طويل الأمد .

■ وقد يتعين كذلك إدماج الوحدات التعليمية ذات الصلة، في برامج التدريب والتأهيل المتاحة للمشاركين في الأسواق المالية .

الخلاصة:

- يتمحور الهدف من وضع خطة عمل الاستثمار الخاص في أهداف التنمية
المستدامة، حول:-
- أن تكون هذه الخطة بمثابة نقطة مرجعية لمقرري السياسات على الصعيدين
الوطني والدولي في مناقشاتهم بشأن السبل والوسائل الكفيلة بتنفيذ أهداف
التنمية المستدامة وصياغة استراتيجيات تشغيلية للاستثمار في هذه
الأهداف.